

Distr.: General
22 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

أعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٣/٢٢٧، وهو يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويستند التقرير إلى دراسات وتحليلات وتقارير لمنظومة الأمم المتحدة أعدت في الآونة الأخيرة، وإلى نتائج مداورات حكومية دولية، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومناقشات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من المحافل والمناقشات ذات الصلة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى المقدمة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ولا سيما تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/74/72-E/2019/13).



أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٧٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، يتضمن تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ الصكوك والالتزامات ذات الصلة المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالاستناد إلى الدروس المستفادة، والتجارب الناجحة، والشراكات ومساهماتها في الارتقاء بالتكامل والاتساق في النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانياً - جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتحديات المتبقية: البنود غير المنجزة

٢ - يجري الآن، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تنفيذ البنود غير المنجزة من جدول أعمال القرن ٢١ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الوقت الحاضر، يتيح المشهد العالمي صورة مختلطة من الإنجازات والنكسات. ومن أجل الحصول على بيانات شاملة وتحليل شامل بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام المعنون "طبعة خاصة: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (E/2019/68)، الذي كتب بالتعاون مع فريق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، برئاسة مشتركة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - ويجدرّ معدّو تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٩" (١) من أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي العالمي ظل ثابتاً عند نسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٨، فقد كان متفاوتاً وأخفق في كثير من الأحيان في الوصول إلى المناطق التي كانت في أمس الحاجة إليه. وتخفي هذه الأرقام وراءها أوجه الضعف والنكسات التي يبنى بها العديد من الاقتصادات وتفاوت وتيرة التقدم الاقتصادي في شتى أنحاء العالم. وتحسنت الآفاق الاقتصادية على الصعيد العالمي على مدى السنتين السابقتين لهذا التقرير. بيد أن المخاطر لا تزال قائمة. وتشهد عدة بلدان نامية كبيرة تباطؤ النمو في نصيب الفرد من الدخل فيها أو تراجعها. ومن المتوقع حدوث تطورات مماثلة في عام ٢٠١٩ في وسط أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مناطق يقطنها ما يقرب من ربع سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع.

٤ - وتترتب على الحالة الراهنة آثار هائلة فيما يتعلق بالهدف الذي حدده المجتمع الدولي لنفسه في خطة عام ٢٠٣٠ بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة). ولئن كان الفقر المدقع يتراجع منذ عام ١٩٩٠، فإن ذلك التقدم يتباطأ في السنوات الأخيرة. ويواجه الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع حرماناً عميقاً الجذور، كثيراً ما يتفاقم بسبب النزاعات العنيفة والضعف تجاه الكوارث. ويأخذ الجوع بالتزايد مجدداً على مستوى العالم ولا يزال سوء

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.C.1.

التغذية يؤثر في ملايين الأطفال. ويجرز تقدم كبير في تحسين صحة ملايين الناس، ولكن التغطية الكاملة بالخدمات الصحية الأساسية غير متاحة إلى ما لا يقل عن نصف سكان العالم.

٥ - وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة في تحسين إمكانية الحصول على التعليم والمشاركة فيه، فإن انخفاض مستويات التعلم شائع على نطاق واسع، الأمر الذي يثير الشكوك بشأن تحقيق الهدف المتمثل في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع والوعد بفرص التعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ (الهدف ٤). ويشير انتشار الحواجز الهيكلية والتمييز في وجه النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق الرؤية المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف ٥).

٦ - ولا يزال البلايين من الناس يفتقرون إلى المياه المأمونة، والصرف الصحي والنظافة الصحية، وسيطلب تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي الأساسية فقط بحلول عام ٢٠٣٠ مضاعفة معدل التقدم السنوي الحالي (الهدف ٦). وتأخذ إمكانية الحصول على الكهرباء في أشد البلدان فقرا بالانتشار، ويستمر تحسن الكفاءة في استخدام الطاقة وتحقق الطاقة المتجددة مكاسب كبيرة في قطاع الكهرباء. غير أن بعض المجالات يتطلب المزيد من الاهتمام، مثل تحسين إمكانية الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي وزيادة حصة الطاقة المتجددة في النقل والتدفئة (الهدف ٧).

٧ - وانخفض معدل البطالة في العالم إلى ٥ في المائة، وهو أدنى مستوى منذ الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨، وازدادت إنتاجية العمل. بيد أن الكثير من العمال يعمل في وظائف متدنية النوعية، وخاصة العمال في القطاع غير الرسمي، والنساء والشباب (الهدف ٩). ويجري إحراز بعض التقدم نحو الحفاظ على محيطات العالم، ويأخذ عدد المناطق المحمية في الازدياد، ويُعزز تنفيذ السياسات والمعاهدات التي تشجع على الاستخدام المسؤول للموارد البحرية. ولكن لا يزال تآكل المحيطات والصيد غير المستدام يشكلان تهديدات رئيسيتين لموارد المحيطات والموارد البحرية (الهدف ١٤).

٨ - وفي عام ٢٠١٧، سُجّلت وفيات وإصابات في صفوف المدنيين على نطاق واسع، بالإضافة إلى أضرار بالممتلكات المدنية. وبلغ عدد الأشخاص المشردين قسرا مستوى مرتفعا قدره ٦٨,٥ مليون دولار. ويضر النزاع المسلح، وسائر أشكال العنف والمؤسسات الضعيفة، بالتنمية الاقتصادية من خلال الحد من الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يؤثر سلبا في معدلات الفقر، ومتوسط العمر المتوقع ونتائج التعليم. وثمة حاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمش فيها أحد، وتعزيز المؤسسات وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة (الهدف ١٦). وفيما يتعلق بوسائل التنفيذ، وصلت التحويلات الشخصية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق وتتاح إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا لنسبة متزايدة من سكان العالم (الهدف ١٧).

٩ - ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. فالمساعدة الإنمائية الرسمية آخذة بالتراجع. وتأخذ التوترات في مجال التجارة بالاشتداد والحماية بالترديد، وكلا الأمرين يشكل تحديا خطيرا للتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية.

١٠ - ولا يزال تغير المناخ التهديد الحاسم في عصرنا. وهو لن يؤدي من دون العمل المتضامن المتعدد الأطراف إلا إلى زيادة حدة التحديات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة والتي يواجهها المجتمع العالمي فعلا. فعلى سبيل المثال، تهدد المخاطر المناخية الآفاق الاقتصادية، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشهد المخاطر المناخية مع معاناة العالم من عدد متزايد من الظواهر الجوية القصوى. وخلال السنوات الست السابقة للتقرير، عُرِي أكثر من نصف الظواهر الجوية القصوى إلى تغير المناخ. وتؤثر الصدمات المناخية على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، وتعرض مجتمعات محلية كبيرة لخطر التشريد وتلحق أضرارا جسيمة بالبنى التحتية الحيوية.

١١ - ومع ذلك، تتحمل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بصورة ساحقة التكلفة البشرية للكوارث. ويتعرض العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق البحر الكاريبي، والمحيط الهندي والمحيط الهادئ بصفة خاصة للمخاطر المناخية من خلال الفيضانات، وتزايد الجفاف، والتحات الساحلي ونضوب المياه العذبة. وقد تخلف الأضرار المتصلة بالمناخ التي تلحق بالبنى التحتية الأساسية للنقل، كالموانئ والمطارات، آثاراً أوسع نطاقاً على التجارة الدولية وعلى آفاق التنمية المستدامة لمعظم البلدان، ولا سيما الأشد ضعفاً منها. وإضافة إلى ذلك، ستزداد مخاطر تعرض البنى التحتية الساحلية للانغمار في البحار بصورة كبيرة عندما يبلغ الاحترار العالمي ١,٥ درجة مئوية، وقد يحدث ذلك في وقت قريب يمكن أن يكون في ثلاثينات القرن الحالي.

١٢ - وتتصدى خطة عام ٢٠٣٠ لتحديات جديدة وذات طابع عالمي على نحو متزايد، ولأوجه تفاوت متنامية. وفي خطة عام ٢٠٣٠، تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة غير قابلة للانقسام وتتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وهي تثمن الشراكات، والعمل الجماعي، وفي المقام الأول، إشراك الجميع. وثمة دور للجميع في ذلك - يجب أن تتضافر جهود الشباب، والنساء، والشعوب الأصلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء للتصدي للشواغل المشتركة التي تواجهها البشرية. ويجب أن تركز الحلول على العلم والابتكار، مع مراعاة الظروف والمنظورات الفريدة السائدة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. وسيكفل هذا النهج الوفاء بالأولويات المشتركة للمجتمع الدولي في الوقت المحدد.

١٣ - ولإنجاز هذا العمل الجماعي المتعدد الأطراف، أقرت الدول الأعضاء بأهمية وضع الآليات والبرامج التي يمكن أن تيسر الحوار، واتخاذ القرارات، وأخيرا التنفيذ. ويسلط الفرع التالي الضوء على بعض أهم الآليات ذات الصلة التي سيكون لها تأثير على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في السنوات القادمة.

ألف - متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها

١٤ - في عام ٢٠١٢، أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". وفي الفقرة ٨٤ من تلك الوثيقة، قررت الدول الأعضاء إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وكلفته بمتابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة.

١٥ - وتحدّد وظائف المنتدى في الفقرة ٨٥ من الوثيقة الختامية. وهي تشمل تعزيز الربط بين العلم والسياسات عن طريق استعراض الوثائق لجمع المعلومات والتقييمات المتفرقة، بطرق منها إعداد تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، استناداً إلى التقييمات الحالية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، في الإعلان الوزاري للمنتدى، اتفقت الدول الأعضاء على أن يصدر التقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي مرة كل أربع سنوات وأن يتولى إعداده فريق مستقل من العلماء يدعمه فريق عمل من ست من وكالات الأمم المتحدة.

١٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، أكمل المنتدى دورته الأولى لاستعراض أهداف التنمية المستدامة. وقد استعرض التقدم المحرز والتنفيذ بالتفصيل لجميع الأهداف الـ ١٧. وحتى تاريخه، بلغ المجموع التراكمي للبلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية لما تبذله من جهود في مجال التنفيذ في اجتماعات المنتدى ١٤٢ بلداً. وفي وقت تشدّد فيه الضغوط المحلية وتواجه النهج المتعدد الأطراف تحديات كبيرة، يشكل ذلك دليلاً على الالتزام الحازم تجاه خطة عام ٢٠٣٠ والاضطلاع الجدي بالمسؤولية الوطنية عنها. ويوفر الكم الهائل من المعلومات المستمدة من هذه الاستعراضات الوطنية الطوعية للمجتمع الدولي زخماً جديداً للمضي قدماً بالمهمة الحالية: تنفيذ الأهداف المشتركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٧ - وأبرزت المنظورات الوطنية التي قدّمت على مدى السنوات الأربع الماضية ما يلي:

- تتطلب خطة عام ٢٠٣٠ العمل الجماعي من خلال تعددية الأطراف الشاملة للجميع والتركيز على عدم ترك أي أحد خلف الركب
- لأن كان يجب على الحكومات أن تتولى القيادة، ثمة دور هام يتعين أن يضطلع به كل من الحكومات المحلية، والمدن، والأعمال التجارية والمجتمع المدني
- تشكل أزمة المناخ أهم تهديد عام على الصعيد العالمي للتنمية المستدامة، وثمة فرصة ضئيلة جداً للتصدي له
- الأهم من ذلك أن السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، والنمو قليل الانبعاث الكربوني وحماية المناخ يتسم بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة عندما يشمل المشاركة العامة والشراكات المبنية على أساس متين من العلم والابتكار.

١٨ - وتناول منتدى عام ٢٠١٩ موضوع "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة". وأجرى المشاركون استعراضاً متعمقاً للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)؛ والهدف ٨ منها (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ والهدف ١٠ منها (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)؛ والهدف ١٣ منها (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره)؛ والهدف ١٦ منها (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)؛ والهدف ١٧ منها (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

١٩ - وسيشهد عام ٢٠١٩ أيضا الاجتماع الأول للمنتدى على مستوى رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة. وسيضطلع الاجتماع بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيعقد مؤتمر قمة عام ٢٠١٩ بشأن أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر برئاسة رئيس الجمعية العامة. ومن المقرر أن يفضي إلى اعتماد إعلان سياسي مقتضب متفاوض بشأنه. وسيسترد الاجتماع بتقرير الأمين العام المعنون "طبعة خاصة: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي يصدر كل أربع سنوات.

باء - تعزيز الربط بين العلم والسياسات

٢٠ - أبرزت خطة عام ٢٠٣٠ أهمية تعزيز الروابط بين العلم، والابتكار، والسياسات والمجتمع. وأطلقت آلية تيسير التكنولوجيا تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتتكون الآلية من فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي يتألف حاليا من ٣٥ كيانا؛ والمنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنصة إلكترونية للمعلومات عن المبادرات والآليات والبرامج القائمة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢١ - ويتألف ملاك فريق العمل المشترك بين الوكالات من ٨٠ من الموظفين المتخصصين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من ٣٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، عيّن الأمين العام فريقا مؤلفا من ١٠ أعضاء هم ممثلون رفيعو المستوى للأوساط العلمية، والمجتمع المدني والأعمال التجارية. ويعمل فريق العمل المشترك بين الوكالات والفريق المؤلف من ١٠ أعضاء معا بشكل وثيق دعما للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة والمنصة الإلكترونية. وفي عام ٢٠١٨، واصل فريق العمل المشترك بين الوكالات دراسة آثار التكنولوجيات الناشئة الجديدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وواصل عمله بشأن آثار التغير التكنولوجي السريع على تحقيق الأهداف، ولا سيما فيما يتعلق بالتشغيل الآلي، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية.

٢٢ - وقد اتسم إنشاء المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة، كجزء من الآلية، بالأهمية من حيث إنه أعاد إثارة المناقشات الفنية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في الأمم المتحدة. ولا تصدر عن المنتدى نتائج متفاوض عليها وسرعان ما أصبح منتدى الأمم المتحدة الأساسي للمناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة التي تتسم بقدر كبير من الابتكار مثل التشغيل الآلي، والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الأحيائية، وآثارها على التنمية المستدامة. وتتولى قيادة المناقشات كيانات غير حكومية من الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص ومجموعات البحوث. ويتيح تعدد أصحاب المصلحة في المنتدى وطابعه غير التفاوضي النظر بصورة شاملة في المسائل التي تتأثر بأحدث التطورات.

٢٣ - ويستنتج معدو تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٩ أن ثمة حاجة إلى إحداث تحول أساسي لصون وتعزيز رفاه الإنسان، دون تقويض مصير الأجيال المقبلة. وهم يسلمون بأن هناك مجموعة قوية من الأدوات التي يمكن أن تساعد على إجراء التحولات اللازمة. وستشكل الحوكمة، والصكوك الاقتصادية والمالية، والتغييرات الفردية والجماعية في السلوك، والعلم والتكنولوجيا جميعا عوامل

تغيير في مجالات مثل الاقتصاد؛ ونظم الغذاء، والتغذية والطاقة؛ والمدن والمناطق المحيطة بها في الضواحي والريف. وأبرز معدو التقرير أيضا الصلات بين تلك النظم، والمشاعات العالمية ورفاه كل فرد.

٢٤ - وفي معرض تقييم الحالة الراهنة للمعارف العلمية المتوافرة عن التنمية المستدامة، يخلص معدو التقرير إلى أن المجتمع الدولي سيكون قادرا، عن طريق إدماج العلوم والأدلة بشكل أكمل في عملية وضع السياسات، من التخفيف من حدة التنازلات الحتمية في سياق السعي بصورة متزامنة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتضمنها خطة عام ٢٠٣٠. ومن هذا المنطلق، يقدم التقرير حجة قوية لدعم النهج المبتكرة لعلوم الاستدامة، مع التركيز على الشراكات بين التخصصات، والالتزام بتقديم الدعم والموارد إلى المؤسسات العلمية في بلدان الجنوب.

جيم - الدول الجزرية الصغيرة النامية وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

٢٥ - على مدى العقود الثلاثة الماضية، ما فتى المجتمع العالمي يعترف بالقيود والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. ويشكل الكثير من تلك القيود والتحديات مصدر ضعفها، مثل الافتقار إلى وفورات الحجم في الإنتاج، وقابلية التضرر من الصدمات الخارجية، والاعتماد المفرط على التدفقات المالية الداخلة من الخارج، والاعتماد المفرط على عدد صغير من أسواق الصادرات والواردات، ومحدودية وسائل النقل والاتصالات، والنطاق الضيق لتنوع النواتج، وأخيرا، محدودية الموارد البشرية التي يتفاهم تأثيرها من جراء ارتفاع مستويات هجرة الأفراد المهرة.

٢٦ - وتبين التحديات الفريدة التي تواجهها هذه البلدان أن بناء القدرة على الصمود يكتسي أهمية بالغة لبقائها ذاته. وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها هذه الضرورة الحتمية بجملاء: تنتهج البلدان على الصعيدين الإقليمي والوطني سياسات واستراتيجيات ترمي إلى الحد من أوجه ضعفها وتعزيز قدرتها على الصمود. ووضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية أطرا شاملة ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة أو هي بصدد القيام بذلك. وتسترشد تلك الأطر بأهداف وتطلعات كل دولة من تلك الدول وتستند إلى الحقائق الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وهي تعكس في الوقت نفسه الصكوك العالمية التي تركز على شواغل الدول الصغيرة وأولوياتها، وعلى تعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة، مثل خطة عام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وتواءم الأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية بشكل وثيق مع كل من خطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا.

٢٧ - ويتطلب التصدي لمواطني الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية اتباع نهج كلي وتكاملي لأن تلك المواطن مترابطة. وتحقيقا لهذه الغاية، وبمناسبة استعراض منتصف المدة لتنفيذ مسار ساموا، ستقوم الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بعقد اجتماع لمدة يوم واحد لإجراء استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى للتقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا. وفي عام ٢٠١٨، عقدت ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية واجتماع أقليمي^(٢) واحد لاستعراض التقدم المحرز وتنفيذ مسار ساموا على الصعيدين الوطني والإقليمي.

(٢) عقدت الاجتماعات التحضيرية الإقليمية في موريشيوس للمحيط الأطلسي، والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي (سانت لويس، ٢٣-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨)، وفي تونغالمنطقة المحيط الهادئ (نوكو أوفو، ١٩-٢١ حزيران/

٢٨ - وإضافة إلى ذلك، عقدت سلسلة من الجلسات الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات على هامش الاجتماعات التحضيرية لدعم عمل إطار شراكة الدول الجزرية الصغيرة النامية والعملية التحضيرية المتعلقة باستعراض منتصف المدة لمسار ساموا. وإضافة إلى ذلك، سيجري تناول التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (المؤتمر المعني بالمحيطات) لعام ٢٠٢٠، المقرر عقده في لشبونة.

دال - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة

٢٩ - يعتمد البلايين من الناس على المحيطات في أسباب معيشتهم وغذائهم. بيد أن ظواهر فرط المغذيات الساحلية، والتلوث بالمواد البلاستيكية والإفراط في صيد الأسماك تهدد على نحو متزايد صحة المحيطات، التي تشكل نظاماً بيولوجياً حيوياً. ومنذ أزمة ما قبل الصناعة، ازدادت حموضة المحيطات بنسبة ٢٦ في المائة، واستناداً إلى الاتجاهات الحالية، من المتوقع أن تواصل ازديادها بنسبة تراوح بين ١٠٠ في المائة في المائة و ١٥٠ في المائة حتى نهاية هذا القرن. وقد انخفض الجزء من الأرصد السمكية البحرية في العالم الذي يُحافظ عليه ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجياً من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ما لا يزيد عن ٦٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣٠ - وفي السنوات الأخيرة، تزايدت بسرعة عدد المناطق البحرية المحمية ومدى اتساعها المكاني. وفي عام ٢٠٠٠، بلغت المساحة المشمولة بالمناطق البحرية المحمية ما يقارب ٢ مليون كيلومتر مربع (أو ٠,٧ في المائة من المحيطات). ومنذ ذلك الحين، وحتى أيار/مايو ٢٠١٩، ازدادت المساحة المشمولة بالمناطق المحمية البحرية بأكثر من عشرة أمثال لتبلغ ٢٣ مليون كيلومتر مربع (أو ٧,٥٩ في المائة). وقد حدث النمو في المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية؛ وفي المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، لا تشكل المناطق البحرية المحمية سوى ١,١٨ في المائة من المجموع، وهو وضع لم يتغير في السنوات الأخيرة^(٣). ويضع معظم البلدان أطراً تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف لتعزيز إمكانية حصول صغار الصيادين على الموارد الإنتاجية، والخدمات والأسواق. ولكن، بالنظر إلى أن مستوى تنفيذ تلك الأطر في أكثر من ٢٠ في المائة من البلدان يراوح بين المنخفض والمتوسط، لا بد من تكثيف الجهود، ولا سيما في أوقيانوسيا ووسط وجنوب آسيا.

٣١ - ويوضع عدد متزايد من الصكوك والتدابير لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي لا يزال يشكل أحد أشد الأخطار التي تهدد الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. فعلى سبيل المثال، دخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠١٦ أول اتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، هو الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت ٦١ دولة قد أعربت عن

يونيه ٢٠١٨)، وفي بليز لمنطقة البحر الكاريبي (سان بيدرو، ٦-٩ آب/أغسطس ٢٠١٨). وعقد الاجتماع التحضيري الأقاليمي في ساموا (أبنا، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

(٣) المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، "قاعدة البيانات العلمية للمناطق المحمية" (Database on Protected Areas World) (اطلع عليها في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩).

الالتزام بالاتفاق، وبالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى أن العمل المضطلع به حالياً لا يكفي لمواجهة الأخطار التي تواجهها المحيطات، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود على جميع المستويات من أجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

٣٢ - وقد عقد المؤتمر الأول المعني بالمحيطات في نيويورك في عام ٢٠١٧. وتمثل الهدف منه في التوعية وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدمت جهات مختلفة صاحبة مصلحة أكثر من ١٥٠٠ التزام طوعي بالدفوع بتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٣/٢٩٢ بشأن المؤتمر المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢٠ بتوافق الآراء. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية العامة الدعوة إلى عقد المؤتمر في لشبونة في الفترة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، لدعم تنفيذ الهدف ١٤ وبتت في طرائق عقد المؤتمر. وستشارك حكومتا البرتغال وكينيا في استضافة المؤتمر. وسيكون الموضوع الرئيسي للمؤتمر "الارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات بالاستناد إلى العلم والابتكار من أجل تنفيذ الهدف ١٤: التقييم والشراكات والحلول". وسيكون المؤتمر المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢٠ فرصة مهمة لتعزيز الشراكات، وتحديد مجالات العمل الابتكارية والقائمة على العلم والارتقاء بالعمل لضمان مستقبل مستدام للمحيطات.

هاء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٣٤ - يمثل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين هدفاً شاملاً يتجاوز الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة) ويبين بوضوح أن أهداف التنمية المستدامة مترابطة. ويتوسع نطاق الاستهلاك المادي بسرعة في جميع أنحاء العالم، على غرار ازدياد نصيب الفرد من بصمة المواد، وهو تطور يهدد بشكل خطير تحقيق الهدف ١٢، وفي هذا الشأن، أهداف التنمية المستدامة ككل. وفي عام ٢٠١٧، بلغ استهلاك المواد في جميع أنحاء العالم ٩٢,١ بليون طن، مرتفعاً من ٨٧ بليون طن في عام ٢٠١٥ وبما يمثل زيادة بنسبة ٢٥٤ في المائة عن حجم الاستهلاك البالغ ٢٧ بليون طن في عام ١٩٧٠. ويتسارع معدل الاستخراج سنوياً منذ عام ٢٠٠٠، مما يعكس زيادة الطلب على الموارد الطبيعية التي حددت طابع العقود الماضية ويؤدي إلى عبء لا يمكن أن تستمر الموارد البيئية بتحملة.

٣٥ - وفي حال عدم اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة ومنسقة، يتوقع أن استخراج الموارد على الصعيد العالمي يمكن أن يزداد إلى ١٩٠ بليون طن بحلول عام ٢٠٦٠. وتنعكس الزيادة في الطلب على الموارد الطبيعية أيضاً في ارتفاع نصيب الفرد من بصمة المواد. وفي عام ١٩٩٠، استخرج حوالي ٨ أطنان من الموارد الطبيعية للشخص الواحد. وبحلول عام ٢٠١٥، ارتفع ذلك الرقم إلى ما يقرب من ١٢ طناً للشخص الواحد، مع كل ما يصاحب ذلك من عواقب على استنفاد الموارد والآثار البيئية المترتبة بذلك. وتفيد البلدان في استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى بأنها تتصدى لهذه المسألة من خلال تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد في سياق استراتيجيات النمو الأخضر.

٣٦ - ويشكل إحداث تحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين نهجاً قائماً على النظم ودافعاً أساسياً للتحول. ويتمثل الهدف في تخفيض الأعباء التي لا لزوم لها على الموارد البيئية وكفالة استمرار الازدهار الاقتصادي والبقاء في الوقت نفسه ضمن حدود الكوكب. ويتطلب إجراء تحول من هذا القبيل أطراً وأدوات سياساتية وطنية جيدة التصميم. وفي عام ٢٠١٨، أبلغ عما مجموعه ٣٠٣ من أدوات السياسة

العامه من جانب ٧١ بلدا والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي لضمان ألا تؤدي الاحتياجات المادية الحالية إلى الإفراط في استخراج الموارد أو تدهور الموارد البيئية، على سبيل المثال عن طريق اعتماد سياسات تؤدي إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، والحد من إنتاج النفايات، وتعميم ممارسات الاستدامة في جميع قطاعات الاقتصاد.

٣٧ - وتمثل نقاط انطلاق حاسمة للتغيير في الممارسة الحالية في قطاعات كثيفة الاستخدام للموارد مثل الزراعة، والغذاء والبناء. ويمكن تحليل قطاعات أخرى عالية الأثر وتحديدتها على الصعيد الوطني باستخدام الأدوات والمنهجيات العلمية للاسترشاد بها في وضع السياسات. وثمة حاجة إلى إجراء تحول عميق في النظم الاقتصادية، بما في ذلك تغيير في أنماط الاستهلاك، وعمليات الإنتاج والممارسات الرامية إلى الحد من مخاطر تغير المناخ.

٣٨ - وتمثل الاتفاقات البيئية، مثل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة أدوات هامة تساعد على تعزيز التغييرات الكبيرة في الممارسات والتأثيرات الناجمة عنها. وبلغ متوسط معدل الامتثال فيما يتعلق بإحالة المعلومات عن تنفيذ الاتفاقيات الأربع المذكورة حوالي ٧٠ في المائة.

٣٩ - ووفر الاستعراض المتعمق للهدف ١٢ في منتدى عام ٢٠١٨ الفرصة لإطلاق استراتيجية "خطة واحدة لكوكب واحد" للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي اعتمدها مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لتحقيق الهدف ١٢. وتعزز هذه المبادرات الاتساق والتنسيق، وتزيد الفعالية والدعم المالي، وتزيد من حجم وتأثير الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٤٠ - وتقدم شبكة "كوكب واحد" الدعم للبلدان في التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويوفر الإطار العشري، بوصفه آلية لتنفيذ الهدف ١٢، الأدوات والحلول لتصميم السياسات وتنفيذها، ويحدد جدول أعمال مشترك ويعزز النهج المتكاملة والعامه للسنوات الخمس القادمة. وفي عام ٢٠١٨، نُفذ أكثر من ٦٠٠ نشاط على نطاق الشبكة. وتبين التغييرات في الممارسة الحلول القائمة وتنطوي على إمكانية التوسع والتكرار للإسهام في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

واو - تمويل التنمية المستدامة

٤١ - يقع تمويل التنمية المستدامة في صدارة جدول الأعمال العالمي في عام ٢٠١٩. ويمثل منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي عقد في نيسان/أبريل، والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، المزمع عقده في أيلول/سبتمبر، فرصتين كبيرين لتحديد التحديات في مجال التمويل التي تعوق التقدم نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتخاذ تدابير فعالة للتصدي لها. وتلاحظ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في "التقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩" الذي أعدته أن اهتمام القطاع الخاص بالتمويل المستدام ما فتئ يزداد منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام ٢٠١٥ وأن أهداف التنمية المستدامة تدرج بصورة متزايدة في الميزانيات العامة.

٤٢ - غير أن تلك التغييرات لا تحدث بالحجم المطلوب، ولا بالسرعة اللازمة. ونتيجة لذلك، لا يزال الكثير من الاستثمارات ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق الأهداف غير ممول. واستثمارات القطاع الخاص في البنى التحتية للبلدان النامية، وقدرها ٤٣ بليون دولار، أقل مما كانت عليه في عام ٢٠١٢. وتواجه أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص فجوات كبيرة في التمويل. فعلى سبيل المثال، سيحتاج إنفاقها السنوي على التعليم وحده إلى الزيادة بأكثر من ثلاثة أمثال من أجل تحقيق حصول الجميع على التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي. ولكن في الوقت الحالي، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية ازدادت باطراد على مدى العقد الماضي، فقد انخفضت بنسبة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٣ في المائة بالقيمة الحقيقية^(٤).

٤٣ - ويحذر أيضاً معدو التقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ من أن تعبئة التمويل الكافي لا تزال تشكل عقبة رئيسية في وجه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن النمو العالمي بلغ ذروته عند ٣ في المائة في عام ٢٠١٨، لم ترتفع الأجور الحقيقية إلا بنسبة ١,٨ في المائة، وهي أدنى نسبة على مدى عقد من الزمن، ويعيش معظم سكان العالم الآن في بلدان يتزايد فيها التفاوت في الدخل الذي يعرض تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة للخطر. وإضافة إلى ذلك، تأخذ الآثار الناجمة عن تغير المناخ بالتدهور مع استمرار الزيادة في انبعاث غازات الدفيئة. ويتسم اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً بكثير في مجال المناخ - بما في ذلك تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ - بالأهمية البالغة، لا سيما بالنسبة للفئات الأفقر والأشد ضعفاً.

٤٤ - ويشير التقرير عن تمويل التنمية المستدامة أيضاً إلى أن التحدي المشترك يتمثل في جعل النظم التجارية والمالية الدولية ملائمة للنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز العولمة العادلة. وتوصي الوكالات الدولية باتخاذ خطوات ملموسة لإصلاح الهيكل المؤسسي العالمي وجعل التمويل العالمي والاقتصاد العالمي أكثر استدامة. ويقترح التقرير خريطة طريق للبلدان لتجديد نظمها المالية في القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الموارد للاستثمار المستدام على الصعيد الوطني. وهي تستحدث أدوات للبلدان من أجل موازنة سياساتها المالية للبلدان مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.

زاي - الشراكة

٤٥ - في ديباجة خطة عام ٢٠٣٠، تسلم الدول الأعضاء بأنه لا يمكن تحقيق تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من قبل الحكومات وحدها. وفي منتدى الشركاء التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩، شدّد المشاركون على أن بناء الزخم من أجل تنفيذ خطة ٢٠٣٠ يتطلب من الحكومات والأمم المتحدة ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة العمل معاً بطريقة أكثر تنسيقاً وتكاملاً. فالجميع هم جهات فاعلة إنمائية. ويتوقف التحول على القيادة، والابتكار، والتعاون الاستراتيجي على الصعيد المحلي. وإضافة إلى ذلك، من أجل ضمان التمكن من النشر الواسع النطاق لأفضل الممارسات، تتسم المشاركة على الصعيد المحلي بأهميتها البالغة.

Organization for Economic Cooperation and Development, "Development aid drops in 2018, especially to (٤) neediest countries", 10 April 2019.

٤٦ - وما برحت الاستعراضات الوطنية الطوعية، وإن كانت بقيادة الحكومات، تتيح فرصة هامة لإشراك جهات فاعلة متعددة، بما في ذلك البرلمانات، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية، والمنظمات الدولية، والجامعات وأوساط الأعمال. ويُعترف بأن مشاركة البرلمانات، على وجه الخصوص، تقدم مساهمة كبيرة. ويستفاد أيضا من الاستعراضات الوطنية الطوعية لإقامة شراكات جديدة مع مختلف الجهات الفاعلة لإعطاء زخم جديد للتنفيذ. وتؤكد المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة على أهمية إشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشراكات. وفي آسيا والمحيط الهادئ، تؤكد مجموعات رئيسية وجهات أخرى صاحبة مصلحة دعمها المستمر لخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأهميتها في دعم التنفيذ في أقل البلدان نمواً. وقد حددت عدة سبل لتعزيز تنفيذها، بما في ذلك تعيين إجراءات أكثر تحديدا في إطار خريطة الطريق، وتعبئة الموارد المخصصة وإنشاء آليات قوية للمساءلة، بما في ذلك من أجل الاستعراض المنهجي من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني.

٤٧ - ويمكن رؤية الاهتمام المتزايد بالشراكات وقيمتها في المنصة الإلكترونية المسماة "الشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة"، وسجل الأمم المتحدة العالمي للالتزامات الطوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وحتى الآن، راكمت المنصة أكثر من ٥٠٠ ٤ مساهمة من مختلف أصحاب المصلحة. ومن أجل التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، من الأهمية بمكان إتاحة الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها ونشرها على نطاق واسع، وتبادل الإنجازات الملهمة، واقتراح سبل مبتكرة لمعالجة بعض الثغرات والقيود في تنفيذ الأهداف. وفي هذا الصدد، يمكن تيسير تعميم الممارسات الجيدة على عدد كبير من الجهات صاحبة المصلحة وجمعها منها عن طريق المنصات الإلكترونية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وُجّهت دعوة إلى الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة لتقديم مساهمات، مما أسفر عن أكثر من ٦٠٠ مقترح مساهمات بشأن الممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة والدروس المستفادة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد قام فريق متفرغ مشترك بين الوكالات بتحليل المساهمات باستخدام معايير تفصيلية. ومن المعايير التي قيّمت بها المساهمات الطريقة التي تتناول بها الممارسة الموصوفة أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وأتيححت الدفعة الأولى من الممارسات الجيدة التي يبلغ عددها أكثر من ٤٠٠ ممارسة على الإنترنت من أجل تيسير الوصول إليها ونشرها على نطاق واسع. وحيثما أمكن ذلك، استخدمت المساهمات أيضا كمدخلات في الأعمال التحضيرية المواضيعية لدورات المنتدى لعام ٢٠١٩.

ثالثا - الاستنتاجات

٤٨ - مثل عام ٢٠١٥ انتصارا لتعددية الأطراف ورسم السياسات الدولية، مع اعتماد عدد من الاتفاقات الرئيسية - إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (آذار/مارس ٢٠١٥)؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (تموز/يوليه ٢٠١٥)؛ و "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، مع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الواردة فيها (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وتظل هذه الاتفاقات والآليات المرتبطة بها (على النحو المبين في هذا التقرير) ذات قيمة بالغة للمجتمع العالمي فيما يتعلق بتعزيز الحوار، والمناقشة والتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٤٩ - ويبيّن هذا التقرير أنه على الرغم من إحراز تقدم واضح في بعض المجالات، فإن الحالة تتردى في مجالات أخرى. ومهما كانت التحديات التي أبرزت في التقرير عديدة وكبيرة، يظل الالتزام بالتنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ قويا على جميع المستويات، ويظل المجتمع الدولي مهتما بشدة. ومع القدر الكافي من التركيز، والجهد، والابتكار، والالتزام والإرادة على الصعيد السياسي، ومع وجود شركاء يدعمون التحول دعما تاما ومع مناخ من التعاون المتعدد الأطراف الذي يركز على النتائج، يستطيع المجتمع الدولي التغلب على التحديات وبوسعه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.